



AgEcon SEARCH
RESEARCH IN AGRICULTURAL & APPLIED ECONOMICS

The World's Largest Open Access Agricultural & Applied Economics Digital Library

This document is discoverable and free to researchers across the globe due to the work of AgEcon Search.

Help ensure our sustainability.

Give to AgEcon Search

AgEcon Search

<http://ageconsearch.umn.edu>

aesearch@umn.edu

*Papers downloaded from **AgEcon Search** may be used for non-commercial purposes and personal study only. No other use, including posting to another Internet site, is permitted without permission from the copyright owner (not AgEcon Search), or as allowed under the provisions of Fair Use, U.S. Copyright Act, Title 17 U.S.C.*

No endorsement of AgEcon Search or its fundraising activities by the author(s) of the following work or their employer(s) is intended or implied.

اصدار

ندوة

الأمن الغذائي

(مفهومه - وآلياته)

المؤتمر الثامن لبحوث التنمية الزراعية

القاهرة ٢٢ نوفمبر سنة ٢٠٠٠

تحت رعاية

معالي الأستاذ الدكتور / يوسف والي

نائب رئيس مجلس الوزراء

ووزير الزراعة واستصلاح الاراضي

رئيس المؤتمر : أ . د حسن منصور

عميد كلية الزراعة جامعة عين شمس

رئيس الندوة : أ . د محمد كامل ريحان

رئيس قسم الاقتصاد الزراعي

اعداد : أ . د أسحاق كمال مصطفى

أمين أمانة الأمن الغذائي

المعهد الاجتماعي والاقتصادي للأمن الغذائي
في ظل النظام العالمي الجديد

إعداد

الدكتور / إبراهيم سليمان

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي

كلية الزراعة جامعة الزقازيق

مقدمة

في مطلع القرن الواحد والعشرين أصبح الأمن الغذائي بمضمونه الاجتماعي أهم قضايا التنمية، لأنه يمثل جبهة التنمية البشرية، والتي بدورها تساهم على قمة مكونات التنمية المتواصلة. ولكن يقدم النظام العالمي الجديد مضمونا اقتصاديا لتحقيق الأمن الغذائي، وتقدم هذه الدراسة عرضا لكسلا المضمونين ومدى تحقيقهما في مصر، والتحديات التي يفرضها النظام العالمي الجديد في سبيل بلوغ ذلك، والتوجهات والبرامج والسياسات المؤدية للتغلب على هذه التحديات

المضمون الاجتماعي للأمن الغذائي

التعريف

يعني المضمون الاجتماعي للأمن الغذائي، توفير وسائل حصول كل الأفراد لكل الشعوب على غذاء كافي وآمن يحقق كلاً من رغبات المستهلك وقدرته على ممارسة حياة نشيطة وصحية بصرف النظر عن قدرته الشسرائية أو حالته الاجتماعية^١. وبذلك يعتبر المفهوم الأولي بالتبني في أهداف التنمية في مطلع هذا القرن قبل حققت مصر الأمن الغذائي مسن هذا المنظور الاجتماعي؟

مدى تحقيق البعد الاجتماعي للأمن الغذائي في مصر

تم تقييم مدى تحقيق الأمن الغذائي الفرد المصري من خلال عدة معاور، هسي مدى كفاية متوسط استهلاك الفرد من الغذاء، وعلائق توزيع الدخل أو بالأحرى

^١ إعرش رومنا المسار من المؤيد العالمى، المشارك لمنظمتي

درجة انتشار الفقر بالكفاية الغذائية، وأثر تحرير أسعار الغذاء على الحالة الغذائية ومستوى المعيشة للفرد المصري.

مدي كفاية متوسط استهلاك الفرد من الغذاء في مصر

تم تحليل نمط الاستهلاك للفرد المصري، في ضوء معايير الكفاية الغذائية مقاسه في صورة الاحتياجات اليومية الصحية للفرد، والتي تقدر في المتوسط بحوالي ٢٣٠٠ كالوري، وحوالي ٥٠ جرام من الزيوت والدهون، وحوالي ٧٠ جرام من البروتين (ثلثها على الأقل من البروتين الحيواني). ويتبين من الجدول رقم (١) أن متوسط استهلاك الفرد المصري من السعرات الحرارية المقدر من الميزانية السنوية لإنتاج واستهلاك الغذاء يزيد كثيرا عن الاحتياجات الصحية الآمنة، ويزيد كذلك عن المتوسط العالمي. ويبين أيضا أن مشكلة سوء التغذية في مصر تبرز من خلال العجز الكيفي في البروتين المأكل أي العجز في كمية البروتين الحيواني المأكل يوميا، فمتوسط استهلاك الفرد يوميا من البروتين الحيواني يبلغ حوالي ١٦ جرام، أي أقل من الحد الأدنى الموصى به، أي ٢٣ جرام (ثلث الاحتياجات من البروتين الكلي). كما أن هذا المستوى يقل عن المتوسط العالمي، البالغ حوالي ٣٩ جراما في اليوم. ولكن موازين الأغذية المنشورة، خاصة في الدول النامية، لا تعطي صورة حقيقية عن مدى تحقيق البعد الاجتماعي للأمن الغذائي لتحيز تقديرات الإنتاج، ولوضع نسب غير واقعية للفقد أو استخدامات الثروة الحيوانية للمواد الغذائية، ومن ثم فمتوسط استهلاك الفرد من السلع الغذائية ومدى تحقيقه لاحتياجاته الصحية لا يعكس واقع الحالة الغذائية أو الأمن الغذائي في كثير من المجتمعات.

الكفاية الغذائية وتوزيع الدخل في مصر

إن المعيار الأهم لمفهوم الاجتماعي للأمن الغذائي هو مدى تحقيق الكفاية الغذائية لكل فئات الدخل، وبما يبرهن أن الغذاء هو الأولي في بنود الإنفاق الأسري، لهذا

فنسبة الأسر تحت خط الفقر معرضة لسوء التغذية، أو عدم قدرتها علي تحقيق الكفاية الغذائية الصحية لكل أفرادها. ولقد حدد البنك الدولي في قياس مؤشرات التنمية أن الفرد الذي يحصل علي أقل من دولار في اليوم، أي حوالي ٣٦٥ دولار للفرد سنويا، يعتبر في فقر مدقع ونسبتهم حوالي ١٨% من السكان وهم من المؤكد لا يحصلون علي الكفاية الغذائية الصحية، ومن يحصل علي أقل من دولارين هو تحت خط الفقر النسبي، أي حوالي ٧٣٠ دولار للفرد في السنة (مقومة بالقوة الشرائية للدولار في كل دولة بأسعار عام ١٩٨٥). ونسبة السكان في مصر الذين لا يحصل الفرد منهم علي ٢ دولار في اليوم حوالي ٥٠% كما قدرها البنك الدولي -الجدول رقم (٢). والفئات تحت خط الفقر النسبي هناك شك كبير في أن يحصل أفرادها علي الكفاية الغذائية الصحية. ويعرض الجدول رقم (٢) نسبة السكان تحت خط الفقر، في مصر وبعض الدول العربية التي طبقت بشكل فعال سياسات الإصلاح والتحرر الاقتصادي تمثيا مع النظام العالمي الجديد، وهي تونس والمغرب وموريتانيا والأردن، ولديها بيانات لبحوث ميزانية الأسرة، وهذه النسب من السكان تعتبر عرضة لاحتمال مخاطرة عالية ألا يحصل أفرادها علي كفايتهم من الغذاء. ولكن ليس بالضرورة أن كل هذه النسبة لديها عجز غذائي، ويبين الجدول رقم (٣) من تقديرات منظمة الأغذية والزراعة أن حوالي ٨% من السكان فقط لديهم عجز غذائي في مصر، وانكماش هذه النسبة يرجع لبرامج الدعم المطبقة حاليا سواء في برنامج الخبز أو الزيت النباتي أو السكر، علاوة علي الدعم غير المباشر في الرعاية الصحية والتعليم واستهلاك الطاقة وغيرها.

ولا يعني توافر بيانات عن هذه الدول فقط أن بقية الدول العربية لا توجد فيها فئات تحت خط الفقر أو ليس لديها عجز في الكفاية الغذائية، فالدراسة التي عرضت في ندوة منظمة الأغذية والزراعة في جنيف في ديسمبر ١٩٩٩ قد بينت أن هناك عدد غير قليل، من الدول العربية لديها فئات تعاني من عجز غذائي

-الجدول رقم (٣)- ورتبت الدول العربية تنازليا وفقا لذلك، أي من أعلى نسبة السكان التي لديها عجز غذائي حتى أدنى نسبة. ويتضح من الجدول رقم (٣) أن أنه في ١٦ دولة عربية توافر عنيا بيانات تتراوح هذه النسبة بين أكبر من ٥٠% في الصومال إلي أقل من ٨% في عدة دول منها مصر. ونظرا لأن هذه الفئات تظهر حتى في بعض الدول العربية الغنية، فيبدو أن عوامل أخرى غير مستوي الدخل مثل سياسات الدعم لأسعار الغذاء ووجود مناطق بدوية نائية قد تلعب دورا مهما في تغير العلاقة الطبيعية بين مستوي متوسط دخل الفرد ونسبة السكان تحت خط الفقر، أو الذين لديهم عجز غذائي. فرغم ارتفاع مستوي متوسط الدخل في السعودية والكويت فإن نسبة السكان الذين يعانون من عجز غذائي فيها أعلى من دول عربية متوسطة الدخل لوجود مناطق كبيرة بدوية منعزلة، ولحركة التبادل عبر الحدود بين السعودية والأردن والكويت والعراق. ويرجع انخفاض نسبة السكان التي لديها عجز غذائي في مصر والأردن وسوريا عن المغرب والجزائر، رغم تقارب متوسط دخل الفرد فيها، إلي وجود برامج دعم غذائي عالية مؤثرة في أسعار الغذاء في هذه الدول عما هو سائد في اقتصاد المغرب والجزائر.

سياسات دعم الأسعار والبطء الاجتماعي

حققت مصر شوطا بعيدا نحو التحرر الاقتصادي بعد أن ظلت لفترات طويلة تمت لعدة عقود تخضع لتدخلات حكومية عميقة في سوق الغذاء، خاصة الحبوب والبقول وزيت الطعام والسكر، حيث كانت أسعارها تدعم علي مستوي المستهلك بهدف تخفيف أعباء المعيشة، ولتدليل انخفاض الأجور النسبي، بحيث يتحقق مساواة اجتماعية. ولكن نتج عن ذلك زيادة في الطلب علي الغذاء بشكل عجز فيه نمو الإنتاج عن مواكبته، ومن ثم نما حجم الواردات، ومع ارتفاع الأسعار العالمية نما حجم الدعم الغذائي ونما معه أيضا حجم العجز في الميزان

التجاري ، وتحول لعبء كبير علي ميزانية الحكومة. وكان هناك دعم آخر متمثل في سعر الصرف المقيد الذي كان سائدا لعقود طويلة. وبرامج الإصلاح الهيكلي التي أخذت بها مصر، اقتضت تحرير السوق الداخلي والخارجي و مآله سيادة الأسعار الحرة العالمية.

ونظرا لأن مستوي أسعار السلع الغذائية تحكم سلوك المستهلك نحو استهلاك الغذاء فإن أثر سيادة الأسعار الحرة علي استهلاك الغذاء هو انكماش الطلب لارتفاع الأسعار، ومن ثم انخفاض متوسط الاستهلاك، والذي يؤثر علي الكفاية الغذائية للمأكول اليومي، أخذا في الاعتبار أثر أسعار السلع البديلة والمكملة. ليس هذا فحسب بل، باعتبار أن الطعام كمجموعة سلبية ضرورية ليس لها بديل فمن المتوقع انخفاض استهلاك الطعام نتيجة ارتفاع أسعاره لأنه سوف يتم سحب نسبة من إنفاق الفرد أو الأسرة المخصص للسلع غير الغذائية ليعوض جزء من العجز في ميزانيته المحدودة للإنفاق علي الغذاء، خاصة لو لم يرتفع مستوي الدخل ليجابه الارتفاع المتوقع في أسعار الغذاء. والاضطرار لخفض الإنفاق يؤدي لانخفاض في مستوي المعيشة. وتعرض الدراسة نموذجا لهذه الآثار الاقتصادية السلبية علي استهلاك الغذاء ومستوي المعيشة نتيجة ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية في مصر.

واستخدم الباحث في دراسة سابقة¹ تقديرا لمصفوفة مرونة الطلب لأسعار الأغذية الرئيسية (القمح، الأرز، الذرة، البقول، السكر، زيوت الطعام)، وكذلك مرونة التغير بين السلع الغذائية وغير الغذائية المقدرة في مصر، والتي

2Ibrahim Soliman and Nafissa Eid (1992) " Impacts of Economic Liberalization on Food Demand and Dietary Adequacy", Proceedings of the First International Conference on "Towards an Arab African Strategy for Safe Food and Better Nutrition. P. 1-10. . High Institute of Public Health, Alexandria University. Alexandria, Egypt

العبور بين السلع الغذائية وغير الغذائية المقدره في مصر، والتي استخدمت لقياس أثر سيادة الأسعار العالمية علي انكماش الطلب علي السلع الغذائية الرئيسية، وقد حسب معدل الارتفاع المتوقع في سعر كل سلعة كفرق نسبي بين متوسط سعر المستهلك لهذه السلعة في السوق المحلي مقارنة بمتوسط السعر العالمي (سعر الحدود) بعد عمل التعديلات المناسبة للهوامش التسويقية.

ويتضح من الجدول رقم (٤) أنه من المتوقع انخفاض متوسط استهلاك الفرد المصري من القمح بنسبة حوالي ١٣,٢٥% عن معدله الحالي، وكذلك الحال بالنسبة لكل من الأرز والسكر، والبقول وزيت الطعام، أي يتوقع انخفاض متوسط استهلاك الفرد منها بحوالي ٣٦%، ٣٥%، ٤٥%، ٥٢%، ويتم تعويض النقص المتوقع في استهلاك الفرد من القمح والأرز بزيادة استهلاك الذرة بحوالي ١٦%، وهذا ربما يبين أهمية خطط الذرة بالقمح في صناعة الخبز في ظل العجز الكبير في الإنتاج من القمح عن سد احتياجات الاستهلاك، وخطط الذرة بالقمح في صناعة الخبز نمط استهلاكي متوقف في الريف المصري. وفي دراسة عن تسويق الحبوب في مصر اتضح أن نسبة خطط الذرة بالقمح في الريف المصري تتراوح بين (١:١) إلي (٣:١).^٢

ولاشك أن أثر هذا الانكماش في الطلب علي تلك السلع الغذائية الرئيسية سوف ينعكس علي الحالة الغذائية، أي علي مدى كفاية الاستهلاك للاحتياجات الصحية. وقد تبين أنه سيؤدي لانخفاض استهلاك الفرد المصري من السعرات الحرارية بحوالي ١٥% من المتاح للاستهلاك، وسيتمدد النقص ليشمل البروتين أيضا.

^٢ Ibrahim Soliman & Mohamed Gaber. (1999). "Price Analysis for Fish Market in Egypt". Egyptian Journal of Agricultural Economics. Volume 9. No.2. Published by the Egyptian Association for Agricultural Economics, in Dokki. Agriculturists Club, Giza

حيث يتوقع أن ينخفض بحوالي ٩% من المأكول. وهذا الانكماش قد يكون له أثر إيجابي في خفض استهلاك السرعات الحرارية من الحبوب، والتي تدخل غالباً في نطاق الفاقد أو توجه للدواجن المنزلية. ولكن سوف تزيد فجوة الكفاية الغذائية من البروتين من ١٧% حالياً إلى ٢٥%، لأن معظم البروتين المأكول نباتي المصدر. وبالطبع أن هذا الانخفاض سوف يتباين من منطقة لأخرى، ومن مستوي دخل لآخر، ولكن هذا يتطلب توافر دراسات تفصيلية بالعينة لبحوث ميزانية الأسرة في كل منطقة. والخلاصة أن الآثار السلبية لتحرير أسعار الأغذية علي محدودي الدخل ستكون عالية.

مدى تحقيق النمو الاقتصادي للأمن الغذائي

ياعتبار أن الفقر أهم أسباب عدم الكفاية الغذائية للأسرة استخدمت هذه الدراسة البيانات المتاحة لتقدير متوسط الإنفاق علي الطعام في الإنفاق الخاص للفرد والذي بلغ حوالي ٤٤% في مصر، علماً بأن الإنفاق الاستهلاكي الخاص يمثل حوالي ٧٧%، من متوسط دخل الفرد في مصر، والذي بلغ حوالي ١٢٠٠ دولار. وكلما ارتفع مستوي الدخل للفرد انخفضت نسبة الإنفاق الاستهلاكي في دخل الفرد، ومن ثم زادت فرص الادخار المحلي وتمويل الاستثمارات محلياً، وانخفضت كذلك نسبة الموجه من الإنفاق الاستهلاكي للطعام، وبالتالي يتاح للفرد والأسرة فرص رفع مستوي المعيشة من السلع والخدمات غير الغذائية. ويؤثر الدخل علي الاستهلاك الغذائي من خلال نمو هذا الدخل، أي من خلال تحقيق النمو الاقتصادي.

^٤ التقرير السنوي لمؤشرات التنمية في العالم، جدول رقم (٢،٧) الفقر. ص

ويتبين أن الدخل السنوي للفرد مسئول عن ٨٤% من التغير في مستوى الإنفاق الخاص، ومن ثم عن مستوى المعيشة للفرد، وأن الإنفاق الخاص مسئول عن ٨١% من التغيرات في الإنفاق على الطعام. كما أن الحد الأدنى للإنفاق على الطعام يقدر بحوالي ٢٥٤ دولاراً في السنة - معادلة رقم (١)، وبينما الحد الأدنى للإنفاق الاستهلاكي الخاص يقدر بحوالي ٣٣٢ دولاراً في السنة - معادلة (٢)، وأن كل زيادة مقدارها ١ دولار في دخل الفرد العربي تزيد إنفاقه الاستهلاكي بمقدار حوالي ٠,٤٤ دولار وأن كل زيادة مقدارها دولار في الإنفاق الاستهلاكي تزيد الإنفاق على الطعام بمقدار ٠,١٥ دولار، بمعنى أن كل زيادة مقدارها دولار في دخل الفرد تزيد إنفاقه على الطعام بمقدار ٠,٠٦٦ دولاراً، أي أن زيادة متوسط الدخل السنوي للفرد بمقدار ١٠% يزيد متوسط إنفاقه على الطعام بمقدار حوالي ١,٥%.

* استقت الدراسة المعادلتين الآتيتين (١)، (٢) من بيانات مؤشرات التنمية التي يصورها البنك الدولي، ويمثلان نموذجاً إرجاعياً متصل (Recursive) حيث:

C = القيمة المقدرة للإنفاق الخاص للفرد في السنة بالدولار

Y = الدخل السنوي للفرد بالدولار

F = القيمة المقدرة للإنفاق السنوي للفرد على الطعام بالدولار

وتتخيم بين الأقواس أسفل المعالم المقدرة تمثل الخطأ القياسي للمعالم المقدرة. حيث:

* تعني أن القيم المقدرة معنوية على مستوى أقل من ٥%،

R^2 = معامل التحديد المعدل المقدر، F = قيمة F المحسوبة لمعنوية

وباستخدام النتائج التي توصل لها الباحث في الدراسة السابقة^٦ يتبين أن سيادة السعر العالمي للطعام نتيجة تحرير التجارة وتطبيق آليات السوق ستؤدي إلى انخفاض عام في مستوى المعيشة، يتمثل في انخفاض الإنفاق على السلع غير الغذائية يقدر بحوالي ١١% عن المستوي الحالي، وحيث أن متوسط الإنفاق على السلع غير الغذائية حوالي ٥٥% من الإنفاق الخاص، الذي يمثل بدوره ٧٧% من دخل الفرد، فهذا يعني أن دخل الفرد يحتاج لزيادة حوالي ٤,٦% لتعويض هذا العجز المتوقع، وكذلك يتوقع انكماش صافي في الإنفاق على الطعام والشراب بحوالي ٢٠%، وباعتبار الإنفاق على هذه المجموعة السلعية ٤٥% من الإنفاق الخاص، وأن الأخير يمثل ٧٧% من دخل الفرد، يتبين ضرورة نمو متوسط دخل الفرد العربي بحوالي ٦,٩% أخرى، أي مطلوب ١١,٥% نمو في دخل الفرد المصري حتى لا يحدث تدهور في مستوى المعيشة نتيجة إزالة دعم أسعار المستهلك. وبإضافة معدل نمو سكان أي حوالي ٢%، فإن معدل النمو في الدخل القومي يجب ألا يقل عن ١٣,٥%. ولتقدير حجم الاستثمار المطلوب لإحداث هذا النمو في الدخل القومي، استخدم متوسط معامل رأس مال (كفاءة

$$(1) C = 331.7316 + 0.4406 Y^* \quad (1) R^2 = 0.8413$$

$$F^* = 11.6052$$

$$(104.2468) (0.0893)$$

$$(2) F = 253.656 + 0.1519 C^* \quad (2) R^2 = 0.8156$$

$$F^* = 9.851232$$

$$(32.131) (0.0321)$$

وقد ثبتت المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة، وكذلك معنوية معامل

"ف" المقدر، ومن ثم معنوية قيمة معامل التحديد العالية المقدرة. وهذا يدل على موثمة الدالة المقدرة لطبيعة العلاقة.

⁶Ibrahim Soliman and Nafissa Eid (1992) ". OP. Cit.

استثمار متوسطة) حوالي [٣] - جدول رقم (٥) - لتقدير حجم الاستثمار الإجمالي المطلوب، أي حوالي ٣٨% من الدخل القومي، أي أكبر من ضعف معدل الاستثمار الحالي - جدول رقم (٥)، وحيث أن المدخرات المحلية تعجز عن الوفاء بذلك المعدل العالي، لوجود فجوة في تمويل الاستثمار حالياً تبلغ حوالي ٥% من الدخل القومي، فإن هذه الفجوة في تمويل الاستثمار سوف تزيد إلى ٢٥%، لو لم يتم تكبير تمويل محلي بإحداث طفرة كبيرة في الادخار وهو أمر صعب، أو جذب الاستثمار المباشر الأجنبي بمعدلات كبيرة وهو أمر أيضاً ليس سهلاً.

ضعف الوعي الغذائي

يعني الوعي الغذائي تبني الفرد لأنماط استهلاك الغذاء الصحية السليمة، ويؤثر الوعي الغذائي في قراره نحو تفضيل المستهلك لتوليفات معينة من الأغذية في حدود ثورته الشرائية، وهو ما يعرف بذوق المستهلك، وهو ثالث العوامل الرئيسية الثلاثة الحاكمة لمستوي الاستهلاك الغذائي للفرد (بجانب مستوي الدخل والأسعار). وترشيد الوعي الغذائي للفرد يتطلب تغيير اتجاهاته نحو استهلاك الغذاء وهي قضية اجتماعية نفسية تخضع لعوامل الثقافة والتراث والتعليم المؤثرة في هذه الاتجاهات.

وبالرجوع إلى الجدول رقم (١) تظهر بعض دلائل علي ضعف الوعي الغذائي لدى المستهلكين، حيث يبلغ متوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية أكثر من مرة ونصف قدر احتياجاته اليومية منها، وحتى لو تم التسليم بالرأي القائل أن ما تظهره ميزانية الأغذية من ارتفاع كبير في استهلاك الفرد من السعرات يرجع لزيادة نسبة الفاقد في الغذاء في كل مراحل السوق، وأن الفاقد الفعلي لم يخصم من استهلاك الإنسان من الأغذية، لأن نسبته المقدرة في موازين الأغذية منخفضة، فهذا في حد ذاته يعتبر إهداراً للمتاح من الغذاء، كما قد يعكس أيضاً

ارتفاع نسبة الفاقد داخل المنزل في استخدامات الأسرة أو المقدم للطبوع المنزلية في الأسر الريفية والحضرية منخفضة الدخل.

مفهوم الأمن الغذائي

في ظل النظام العالمي الجديد

تطبيق نموذج تحرير التجارة يحقق الأمن الغذائي

أقر مجلس الغذاء العالمي في نوفمبر ١٩٩٦^٦ أن تطبيق نموذج تحرير التجارة يعتبر منطلقاً لتحقيق العالم للأمن الغذائي، وقد أكد النظام العالمي الجديد حرصه على تطبيق هذه المعايير في مؤتمر الدول السبع الصناعية في شهر يونيو ١٩٩٩، على أساس أن حرية التجارة تؤدي لإعمال مبدأ الميزة النسبية لتخصيص الموارد في كل دولة، ومن ثم تؤدي إلى النمو الاقتصادي، وبالتالي زيادة القدرة الشرائية للأفراد وبذلك تساهم في ارتفاع استهلاكهم من الغذاء وبلوغ الأسر حداً مناسباً من الأمن الغذائي، أكثر مما يؤدي إليه مبدأ الاكتفاء الذاتي. كما أن حرية التجارة تؤدي لزيادة العرض المحلي المتاح من الغذاء، والذي بدوره يساهم في خفض أسعار المستهلك من الطعام في السوق المحلي. كما أنه يؤثر

^٦T.J. Aldington, (1999). "Food Security and the Forthcoming Trade Negotiations: Key Issues raised by the World Food Summit". FAO Symposium on Agriculture, Trade and Food Security: Issues and Options in the Forthcoming WTO Negotiations from the Perspective of the Developing Countries. Paper No. 5. Organized by Commodity Policy and Projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva 23-24 September 1999.

في جانب الطلب من خلال تصدير الفائض من أغذية معينة لمصر ميزة نسبية في إنتاجها واستيراد أغذية أخرى أقل تكلفة من دول أخرى لها ميزة نسبية في إنتاج تلك السلع المستوردة، وبالتالي يتسع مدي المتاح من الغذاء للاستهلاك المحلي كما ونوعاً في كلا الدولتين، ومن ثم يتحسن المستوي الغذائي ويتعاضد إقبال المستهلك، ليس هذا فحسب بل إن تبني مصر لمبدأ حرية التجارة وتطبيق أسس الميزة النسبية يؤدي في المدى الطويل إلى زيادة معدل التوظيف، وبالتالي زيادة الدخل وتحسين مستوي المعيشة. كما تقدم حرية التجارة وسائل أقل تكلفة لتحقيق الأمن الغذائي لكل قطر دون اللجوء إلى مخزون استراتيجي غذائي، ونسمح بمعالجة التقلبات في العرض المحلي حتى في المنتجات التي لمصر فيها اكتفاء ذاتي أو فائض، ويعضد من ذلك التقدم التكنولوجي وزيادة حجم التجارة العالمية مما أدى لانخفاض في تكاليف النقل وتكاليف الشحن والتداول في الموانئ خلال النصف الثاني من القرن العشرين ومن ثم ميل الأسعار العالمية للأغذية للانخفاض مقارنة بأسعار المنتجات الصناعية في الأسواق العالمية.

الضمانات السياسية للنظام العالمي الجديد لتحقيق الأمن الغذائي

يقدم النظام العالمي الجديد عدة ضمانات علي عدم استخدام تجارة الغذاء في الأغراض السياسية، منها أن تتعهد الدول الموقعة بأن تضمن تلبية احتياجات واردات الغذاء الضروري لكل الدول، أخذاً في الاعتبار الأسعار العالمية وتقلبات العرض العالمي والمحلي، هذا التعهد يفرض علي الدول المصدرة أن تتسلك سلوك المصدر الموثوق به ذي المصداقية في عرض الغذاء لزيائنها المتساجرين معها، وطيناً أيضاً أن تجعل كل سياساتها وبرامجها التصديرية متفقة مع مبادئ منظمة التجارة العالمية حتى تتحقق الحماية للدول النامية المستوردة بما يكفل شراء احتياجات الأخيرة من الغذاء الإنساني من الأسواق العالمية بشروط

مناسبة^١. كما أن اتفاقية الزراعة الموقعة ضمن اتفاقات جولة أورجواي تنص على منع أي إجراءات للمقاطعة أو الحصار في تصدير الغذاء لأسباب سياسية أو عسكرية، وهو ما أكدته ونص عليه إعلان روما لمجلس الغذاء العالمي في عام ١٩٩٢، حيث أكد علي أن "الغذاء يجب ألا يستخدم كوسيلة للضغط السياسي أو الاقتصادي"، كما ينص علي أنه يجب "ألا يأخذ طرف بمفرده إجراءات في تجارة الغذاء تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة".

تحديات تحقيق البعد الاجتماعي للأمن الغذائي

في ظل النظام العالمي الجديد:

برغم مرور ما يقرب من عقد كامل علي انخراط مصر في نظام الاقتصاد الحر فلم تحقق حرية السوق أو حرية التجارة تعديلات واضحة في الميزان التجاري، حيث تبين نسب تغطية الصادرات للواردات في مصر^٤ أن الصادرات الكلية لم تغطي سوي ٢٩% من الواردات الكلية، أما بالنسبة للميزان التجاري الزراعي فلم تغطي الصادرات الزراعية إلا ربع الواردات الزراعية في عام ١٩٩٧. ولم تتجح الصادرات الغذائية إلا أن تغطي ١٠% من فاتورة واردات مصر من الغذاء في نفس السنة.

^١ مجلس الغذاء العالمي في نوفمبر ١٩٩٦ في إعلانه الموقع عليه رؤساء حكومات ١٨٦ دولة أو منظمات تحت البند رقم (٤) في المادة (٤) - (٢).

^٢ جمعت وحسبت من:

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (١٩٩٨). "الكتاب السنوي

للإحصاءات الزراعية، المجلد ١٨، الخرطوم، السودان.

ويبدو أن تطبيق مبادئ النظام العالمي الجديد لا يضمن تلقائياً تحقيق المضمون الاجتماعي للأمن الغذائي بل ربما أدى لتعميق الفقر أو سوء الحالة الغذائية، لو لم تتخذ السياسات الوطنية التي تضمن تحقيق المضمون الاجتماعي للأمن الغذائي، فما هي العوائق التي تفرضها آليات النظام العالمي الجديد في سبيل تحقيق منافع الاقتصاد الحر؟

حرية التجارة غير قادرة تلقائياً على إزالة الفقر

قد يكون لتطبيق حرية التجارة آثار سلبية من خلال التنافس المتوقع لغير صالح نظم إنتاج الغذاء التقليدية، ومن ثم شرائح المجتمع المستخدمة ليا. ويمكن القول أن منافع حرية التجارة قد لا تبلغ الفئات الأقل فقراً في العالم. ولهذا يوصي مجلس الغذاء العالمي أن يصاحب تطبيق مبدأ حرية التجارة سياسات محليّة اجتماعية واقتصادية لتأكد من أن منافع النمو الاقتصادي المترتبة على حرية التجارة قد بلغت جميع الفئات حتى الفقراء منيماً.

كما أن مقتضيات تحرير الاقتصادي وإعمال آليات السوق ترمي إلى توجيه السياسات الزراعية نحو تحقيق الكفاءة من خلال اقتصاديات التسعة الكبيرة والتجاريات المولدة للدخل. وهذا يتطلب التنمية من القمة للقاعدة، ولذلك فرغم أنه منيماً قد يحقق نمواً زراعياً كبيراً ولكن لا يعني بالضرورة تحقيق العدالة في التوزيع أو المتطلبات الاجتماعية سواء في الحضر أو الريف أو بين المناطق الغنية والفقيرة، ولهذا يتطلب النجاح في جني ثمار التحرير الاقتصادي تعديلات هامة في السياسات الوطنية في مجال التنمية الريفية والزراعية والغذائية، تحقيق توافقاً بين توجيهات تحرير الاقتصادي وواقع الريف المصري.

هناك معايير موضوعية من قبل منظمة التجارة العالمية لمساعدة أقل الدول نمواً المستوردة الصافية للغذاء ترمي إلى تمويل استيرادها من الغذاء من خلال المؤسسات المالية العالمية وأهمها صندوق النقد الدولي، أخذاً في الاعتبار أيضاً

احتياجات الاستهلاك للفئات الحساسة، مثل الأطفال، خاصة في الدول الأقل نمواً، ولكن وفقاً لتقديرات البنك الدولي عبرت مصر في السنوات الأخيرة حاجز الألف دولار (بلغ متوسط الدخل للفرد ١٢٠٠ دولار في عام ١٩٩٩)، ومن ثم لا تستطيع الاستفادة من هذه التعديلات. كما أن الممارسات في الواقع تبين أن مسألة تمويل المؤسسات المالية لواردات الغذاء للدول الأكثر فقراً لا تتحقق تلقائياً.

الشركات عابرة الجنسيات (Transnational Corporations) تأصل الفقر

في الدول النامية

في الوقت الذي يروج فيه النظام العالمي الجديد لحتمية نموذج التنمية المتواصلة الذي يضمن الحقوق والمسئوليات المتساوية للمشاركين في الأنشطة الاقتصادية علي كوكب الأرض، يتجه الشمال المتقدم إلي نموذج الشركات عابرة الجنسيات التي أصبحت في طريقها للتحكم في كل السوق العالمي للسلع الغذائية والزراعية ومستلزمات الإنتاج والتكنولوجيا. والمستغرب أن الاتفاقات الدولية الاقتصادية الحالية تضمن صون هذه المؤسسات العملاقة رغم أنها تشمل لحد كبير تحديد التزاماتها ومسئولياتها. وبالمقارنة فإن حقوق صغار المزارعين والعماله الزراعية الغير حائزة قد أسقطت حقوقهم من ساحة مناقشات مفكرة الاقتصاد العالمي، وبالتالي تزداد هذه الفئات فقراً ولا يتبلغ تحقيق أمنها الغذائي، بل وربما حقها في الوجود

حرية التجارة لا تؤدي تلقائياً لنمو الصادرات ومن ثم النمو الاقتصادي

وزيادة الدخل:

تعتمد فروض نماذج النظام العالمي الجديد علي أن حرية التجارة ستؤدي لنمو الصادرات ومن ثم زيادة الدخل والاستهلاك وتحقيق الأمن الغذائي، ولكن هناك محاذير خاصة باحتمال التعارض بين منافع حرية التجارة وتطبيقات الشروط البنائية في سياسات التجارة العالمية. وقد بدأت منذ السبعينيات منذ إعلان اتفاقات

جولة أورو جواي في شأن التجارة والبيئة، حيث أُلقت احتمالات الآثار السلبية لمعايير البيئة بظلالها للقائمة علي مستقبل نمو صادرات الدول الآخذة في النمو، ومعظمها إما زراعية أو غذائية، وبالتالي أصبح نموذج التبادل التجاري الحر ومنافعه مفكراً لواقع ملموس يؤازره. ولا يخفي أن مواجهة مرض جنون البقر أو تلوث المنتجات للحيوانية والأعلاف بمادة "الديوكسين" وغيرها قد أعطت الأمر بعداً درامياً. ويجتر الإشارة أن الأمر امتد ليشمل مسألة التراكيب الوراثية المتحولة (GMOS)، بل إن القضية أصبحت تمثل التحدي الأهم في تطبيق نظام تجاري عالمي أكثر حرية للغذاء والمنتجات الزراعية.

ولقد فشل حتى الآن مسعى اتفاقية سلامة الغذاء الصحية (SPS) نحو إيجاد معايير متجانسة علي أساس مواصفات عالمية موحدة لأنها لم تتمكن من منع عيوب وسلبات طرق الرقابة المحلية علي المواصفات في الدول الآخذة في النمو المؤدية لعدم مطابقة خصائص السلع الغذائية المصدرة للمتطلبات في دول العالم المرتفعة النمو، خاصة تلك السلع المنتجة من خلال سلاسل طويلة وأهمها المنتجات الحيوانية. كما يعتبر تعسفاً من النظام العالمي الجديد عندما يضع شروط حقوق الإنسان وحماية البيئة والديمقراطية وحرية الفكر المطلقة شروطاً مسبقة علي دول الجنوب كضمان لنفاذ سلعيها التصديرية إلي أسواق الشمال.

حرية التجارة لا تلغى مبدأ المخزون الاستراتيجي أو الحد الأدنى من

الاكتفاء الذاتي

ما زال المخزون الاستراتيجي ذي جنوى تحت مظلة التطبيق الكامل لحرية التجارة العالمية، نظراً لغياب دلائل المصدقية في الاعتماد علي العرض العالمي من السلع الإستراتيجية ومن ثم أبعادها العنصرية؟ فما زالت أزمة الغذاء العالمي في عامي ١٩٧٣، ١٩٧٤ تلقي بظلالها علي السوق العالمي. كما أن طبيعة أغلب نظم الإنتاج الزراعي العالمي مطرية، مما يريد من احتمالات حدوث

تقلبات في العرض العالمي من الغذاء نتيجة تقلبات معدلات سقوط المطر، خاصة في الأشجار الحرجية من نمو المحاصيل، علاوة على سيادة آثار النظرية العنكبوتية للأسعار الراجعة للاستجابة المتأخرة للأسعار في الإنتاج الزراعي. والأهم أن سمات عصر القطب العالمي أضعفت من درجة المصادقية في تطبيق مبادئ العدالة، وليس أدل على ذلك من سياسات الحصار الاقتصادي التي طبقت عدة مرات وبمكاييل مختلفة الأوزان في المنطقة العربية وغيرها، وآثارها السلبية على شعوب هذه الدول مازالت وستبقي لفترة طويلة من الزمن.

تتبنى المعايير الاجتماعية الاستهلاكية لدول الشمال في ظل النظام العالمي

الجديد:

من تبعات النظام العالمي الجديد تبني شعوب دول الجنوب للمعايير الاجتماعية والاقتصادية بل والثقافية التي يأخذ بها الشمال عند اللجوء إليه ممولا ومانحا للعلم والتكنولوجيا أو من خلال الفضائيات وحرية الأسواق، ومنها عادات الاستهلاك الغذائي لبعض الأنماط التي لا تعالج سوء الحالة الغذائية مثل شركات "النيامبورجر"، و"الشيبسي"، والمشروبات الغازية وعديد من الوجبات الجاهزة مرتفعة الأسعار عالية الكوليسترول منخفضة القيمة الغذائية، برغم أن دول الشمال المتقدم بلغت تلك المراحل من أنماط استهلاك الغذاء بعد عدة عقود وأحيانا قرون من التوسع في حجم التوظيف وساعات العمل مما يقتضي انتشار الوجبات الجاهزة لبقاء الأسرة خارج المنزل طوال ساعات النهار، بينما تحولت لدى جموع المستهلكين في دول الجنوب إلى أعباء على ميزانية الأسرة لوجبات ترفيهية على غرار المحاكاة ليس إلا. ليس هذا فحسب بل امتدت المحاكاة الاستهلاكية لأنماط أخرى من الاستهلاك غير الغذائي مما استفد جزء هام من ميزانية الأسرة كان أولي بها الغذاء الصحي.

عقوبات عدم القدرة على حماية الموارد الطبيعية المحلية:

إن البعد البيئي أصبح شرطاً وقيداً من قبل النظام العالمي الجديد يفرض على الدول الأقل نمواً عقوبات إذ هي عاجزة عن تحقيق متطلبات حماية البيئة بمفهومها الواسع، أي ليس فقط حمايتها من التلوث، بل والمحافظة على الموارد من التدهور مثل التصحر أو إزالة الغطاء الخضري أو تدهور المراعي نتيجة الرعي الجائر، أو استنزاف الموارد السمكية الطبيعية، أو ارتفاع مستوى المياء الأرضي، أو نقص خصوبة التربة، وهي ممارسات يتيم بها الشمال المتقدم دول الجنوب (الدول الآخذة في النمو)، دون مراعاة أن هذه الممارسات من قبل الدول النامية تتم تحت وطأة الطلب الملح لزيادة إنتاج الغذاء أو التنمية العمرانية أو الصناعية في خطط طموحة ترمي لتعجيل برفع مستويات الدخل المنخفضة حالياً بشكل واضح.

رؤية حول توجهاته السياساتية المصرية لتحقيق الأمن الغذائي

يعرض هذا الجزء رؤية مستقبلية للتوجهات الواجب اتباعها على الصعيدين الدولي والمحلي لرسم السياسات الملائمة للغلب على تحديات النظام العالمي الجديد في تحقيق الأمن الغذائي.

على صعيد التعاون الدولي وانتكسات الاقتصاد العالمية:

يجب التأكيد على أن سياسات تحرير نظم إنتاج الغذاء لن تؤتي ثمارها المرجوة بل ربما حدث العكس لو لم يحتث النظام العالمي الجديد بإصلاح بناء المنظمات العالمية لتصبح قوية وفي ذات الوقت ديموقراطية وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لكي تسعى بقوة لمعالجة الاتجاه المتزايد نحو الانقراض السياسي والاجتماعي بين الأقطار وداخليا. وعلى مصر أن تتعاون في السعي نحو إيجاد سبل الضغط لتحقيق هذه

الإصلاحات، وذلك من خلال التحالف مع الدول النامية التي تواجه نفس التحديات.

كما يجب علي مصر ألا تنتظر تغيير التوجهات في المناخ العالمي لصالحها، باعتبار ذلك يدخل في نطاق اللايقين، بل يجب عليها أن تبحث عن أطر لتكتلات اقتصادية عربية وأفريقية فعالة لمواجهة هذه التحديات، متناسية أية خلافات سياسية في الماضي أو الحاضر، وذلك بهدف:

١- أن تضع التكتلات العربية والإفريقية ضغطا مشتركا يؤدي لقبول النظام العالمي الجديد أن تطبق الدول النامية بشكل انتقائي بعض السياسات الرامية لحماية الفقراء التي ثبت نجاحها في الماضي،

٢- في شأن حماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية تطلب هذه التكتلات من الشمال أن يقدم العون التقني لإيجاد حلول بديلة للمحافظة علي معدلات نمو مناسبة مع حماية الموارد من التدهور بل وتتميتها.

٣- هناك اجتهادات من كل من منظمة الأغذية والزراعة وهيئة مواصفات الغذاء (CAC) والمؤسسة العالمية للمواصفات (ISO) ومجلس الوحدة الأوروبية (EU) ، في وضع دليل عالمي لمواصفات الأغذية، وما زالت هذه الهيئات تتأشد الهيئات الوطنية في التعاون لوضع أسس التطبيق، والرقابة ومعايير القياس التي تواكب هذه النظم ولكن تعجز كل دولة علي حدي عن تحقيق ذلك، لهذا يجب أن تسعى مصر من خلال نقلها لدي الجامعة العربية ومنظماتها أن تلعب دورا في التعاون المشترك لمواجهة هذه القضية التي تؤثر سلبا علي نمو الاقتصاد العربي في العقود القادمة.

٤- ما زالت مسألة تمويل المؤسسات المالية لواردات الغذاء للدول الأكثر فقرا لا تحقق تلقائيا وحتاج مناهة كبيرة في بلورة المادة ٢٠ من اتفاقية الزراعة لجولة أيروجوان، وهذا يحتاج لجولات أخرى من المفاوضات المستمرة، لتبسط تعريف هذه الاتزامات ومذكراتها التفسيرية لتشمل التوقعات المستقبلية الممكنة، حتى

تتسم حزية التجارة بالمصداقية. وحتى ذلك الوقت لابد من وجود مخزون استراتيجي ومخزون طوارئ، (علي الأقل من الحبوب)، يخدم احتياجات الإنسان والثروة الحيوانية، ويمكن أن يتم في إطار عربي مشترك، بما يضمن المساومة علي أسعار أفضل للحجم الكبير ويضمن كفاءة السحب والتعويض.

٥- إن التكتل الاقتصادي العربي أمر حتمي بل ومصري حتى لو أدى لارتفاع التكاليف الاجتماعية تمصاحبة للمحافظة علي البوية.

علي صعيد تعديل وتفعيل وإصلاح السياسات المحلية

يتمثل دور الحكومة في تحقيق الأمن الغذائي ببعديه الاجتماعي والاقتصادي في تعديل وتفعيل وإصلاح السياسات المحلية الآتية:

التنفيذ القوي لبرنامج التنمية الريفيه متكاملة.

أقر ١٨٦ رئيس حكومة أو ممثلين في اجتماع مجلس الغذاء العالمي في نوفمبر ١٩٩٦ إعلان روما للأمن الغذائي العالمي، وأصدروا خطة عمل لتحقيق الأمن الغذائي العالمي، ورسم المجلس إستراتيجية لتسود أداء السوق العالمي وأكد في خطته أن سبل تحرير كل إنسان من الجوع هو المضي بسرعة في تنفيذ برامج التنمية الريفيه متكاملة^{١٠}.

¹⁰International Monetary Fund. (1999), "Economic Adjustment and Reform in Low Income Countries". Studies by Staff of the International Monetary Fund. Wash. D.C., USA.

Solon L. Barracloug. (1999). "Agricultural Development and Food Security in the New Global Economic Order: Policy Issues for the South. Working Papers on Asset Distribution Policy and Economic Growth World Bank. Wash. D.C. USA.

تنفيذ برامج تغذية موجهة بمعاونة الجمعيات غير الأهلية:

إن التوجه نحو إلغاء دعم أسعار الغذاء قد يؤدي لعدم حصول فئات حساسة لكفاية الغذاء الصحية (الأطفال والحوامل والمرضعات) وإلي نقص غذائي بدرجات متفاوتة وخاصة بين الأسر منخفضة الدخل، ومع عدم بلوغ درجة مناسبة من عدالة التوزيع للدخول، وعدم توازن الأجرور مع الأسعار، لا يجوز الانتظار حتى يتحقق النمو الاقتصادي الكافي لإصلاح هذا الخلل، فالنتمية البشرية تتطلب توفير الغذاء للجميع بالقدر الكافي في الوقت المناسب حتى تتحقق تنمية الموارد البشرية القادرة علي صنع التنمية المتواصلة. ولذلك فإن الآثار السلبية لتحرير أسعار الأغذية علي محدودي الدخل ستكون عالية، مما يتطلب برامج موجهة لهم لرفع هذه المعاناة حتى يتحقق النمو الاقتصادي الملائم ويتحسن نمط توزيع الدخل، ويتم تنفيذ هذه البرامج الموجهة بمعاونة الجمعيات غير الأهلية. ولذلك فلا بد من تحديد الفئات الأكثر فقرا وتوجيه برامج موجهة ليا لرفع مستواها الغذائي، دون ما الانتظار حتى يحقق النمو الاقتصادي نتيجة الإصلاح الاقتصادي والذي يستغرق زمنا يكون ضحيته فئات تحت خط الفقر.

رفع الوعي الغذائي لدى المستهلك المصري

لتغير اتجاهات المستهلكين نحو الأنماط الاستهلاكية الغذائية الصحية وتجنب النفاذ داخل المنزل في استخدامات الأسرة أو المقدم للطيور المنزلية في الأسر الريفية والحضرية منخفضة الدخل يحتاج الأمر لبرامج قومية لتكثيف الجهود الإعلامية وفي المؤسسات التعليمية ودور العبادة حول أهمية الغذاء ومكوناته

وإحتياجات الإنسان في مراحل العمر المختلفة والأضرار للصحية الناتجة عن الإسراف في تناول الغذاء بما يغير الاتجاهات السلبية في هذا الشأن ويقوي درجة الوعي الغذائي التليم لدي الأسرة، والمرأة هي المجموعة المستهدف توعيتها خصوصا الأمهات والزوجات. كما يجب تعبئة جهود المعاهد العلمية ذات العلاقة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية لتقديم المادة العلمية للمؤسسات الإعلامية والتعليمية والدينية.

إصدار قانون حماية المستهلك:

يجب الإسراع بإصدار قانون حماية المستهلك لتأكيد نطاق صلاحيات جمعيات حماية المستهلك، ومصادر تمويلها بما يضمن لها استقلالية القرار، مع وضع الضوابط لهذه الصلاحيات في مجال الرقابة علي سلامة الغذاء وكشف التعاملات المشبوهة في السوق. وحق النقاضي نيابة عن المستهلكين وعلاقتها بالأجهزة التنفيذية والتشريعية، وحقوق النشر وإجراء الاستبيانات الميدانية، مع إعطاء مساحة زمنية ومكانية في وسائل الإعلام ليذد الجمعيات لعرض نشاطها في مجالات التوعية الغذائية وكشف مظاهر الغش والتدليس والخداع، علما بأن هذه المساحة لا بد أن تكون إما مجانية أو بأجر رمزي لأن مصدر التمويل ليذد الجمعيات يتكون من المستهلكين حتى تحتفظ الجمعيات بالاستقلالية، علما بأن جموع المستهلكين في مصر فقراء مما يجعل حصيلة التمويل ليست عالية القيمة. كما يحضر علينا نشر الإعلانات في مجلاتنا ونشرايتها لأن هذا يلقي بظلال علي استقلالية القرار.

إحكام الأجهزة الحكومية للرقابة علي سلامة الغذاء المتداول في السوق

تعني الرقابة ضمان تحقيق السلع الغذائية بكافة أنواعها للمواصفات القياسية سواء المنتجة محليا أو المستوردة. وبصرف النظر عن نظام المواصفات المتبع فلا بد أن يتضمن التفريق بين ثلاثة أنواع من المواصفات هي: المواصفات الصحية،

والمواصفات الفنية التجارية، والمواصفات البيئية. والمواصفات الصحية هي الشروط الأساسية لسلامة الغذاء، وهي تستلزم أن تحقق كل السلع الغذائية هذه المواصفات بلا استثناء، وأن تكون دقيقة ولا تقبل التساهل في الرقابة عليها، وتكون عقوباتها في مجال التجريم وليس المخالفة.

أما المواصفات التجارية فتعني تطبيق نظم التدرج كوظيفة تسويقية غائبة في سوق الغذاء المصري، وهي تعني الاستجابة لطب المستهلك. وهو محصلة لكل من (١) قوته الشرائية كمحصلة لمستوي دخله ومستوي الأسعار، (٢) وذوقه كمحصلة لتقافته وعاداته وتقاليدته ومستوي تعليمه وميئته، وغيرها من العوامل الاجتماعية والديموقراطية. ولهذا فالمواصفات التجارية مرنة بطبيعتها من حيث الشكل والحجم والعبوة والوزن واللون والطعم. وتقتضي أن تتوافر بعدة درجات ونوعيات تلبي مستويات الدخل والأنواع المختلفة للمستهلكين، ولهذا فالمواصفات التجارية يجب أن تكون مرنة وغير صارمة، مثل الحال في المواصفات الصحية، كما يجب أن تشمل الرقابة على علاقة السعر بالمواصفات المعن منها في البطاقات المثبتة على كل عبوة من السلعة لمنع الخداع والغش والتدليس.

أما الرقابة على المواصفات البيئية فتعني الرقابة على إدارة المنتج في كل مراحله منذ بدأ الإنتاج حتى وصوله للمستهلك. ورغم أن هذه النظم للمواصفات البيئية تعتبر أحد مخرجات النظام العالمي الجديد، ورغم اعتراض الدول النامية على إمكان تنفيذها في أسواقها، إلا أنه لا يخفى أن توافر مواصفات البيئة السليمة في إنتاج وتسويق السلعة وتداولها له عدة منافع اقتصادية كبيرة، فمحاولة تركيز توفير الشروط الصحية في مرحلة معينة مثل التجهيز أو التعبئة أو التصنيع دون المراحل الأخرى يزيد التكاليف بشكل كبير من حيث طرق المعالجة والحفظ والتعبئة، وأيضاً يؤدي ولا شك لفقد كثير من القيمة الغذائية للسلعة. ولكن التأكيد من إدارة إنتاج السلعة وتداولها بشكل يبيد سليم بخفض هذه التكاليف ووجبافظ على قيمتها الغذائية. والمشكلة هي أن الدول العربية مثلها مثل عدد من الدول

النامية تفقر إمكانات توفير الشروط البيئية في المدى القصير، وتحتاج لجهد عربي موحد ومعونة من العالم المتقدم للإزراع في ذلك لأنه سوف يؤثر علي علاقاتنا الاقتصادية مع العالم في السنوات القادمة.

التهتم في برنامج خطط دقيق القمح بالذرة لتصنيع الخبز:

أثبتت الدراسة أنه عند سيادة الأسعار الحرة وإلغاء الدعم كاملاً يتم تعويض النقص المتوقع في استهلاك الفرد من القمح والأرز بزيادة استهلاك الذرة بحوالي ١٦ %، مما يؤكد أهمية خلط الذرة بالقمح في صناعة الخبز في ظل العجز الكبير في الإنتاج من القمح عن سد احتياجات الاستهلاك، كما أن خلط الذرة بالقمح في صناعة الخبز نمط استهلاكي مألوف في الريف المصري. وفي دراسة عن تسويق الحبوب في مصر اتضح أن نسبة خلط الذرة بالقمح في الريف المصري تتراوح بين (١:١) إلي (٣:١)^{١١}. ليس هذا فحسب بل مازال هناك مجال واسع لزيادة غلة الفدان من الذرة في مصر مقارنة بما وصلت إليه إنتاجية الفدان من القمح، ومن ثم يمكن زيادة العرض المحلي من الذرة في مصر بصورة كبيرة ترفع من نسبة الاكتفاء الذاتي من الدقيق اللازم لتصنيع الخبز.

أسرعة إصدار قانون منع الاحتكار وضمان حرية المنافسة:

إن الشرط الرئيسي لتحقيق منافع حرية السوق، لصالح رفاهية المستهلك توافر المنافسة الحرة العادلة بين كل أطراف المتعاملين في السوق، أي بمنع الاحتكار، بما لا يدع أي منشاء أو قلة منياً تتحكم في كمية تسعروض أو سعر تداوله في

^{١١} إبراهيم سليمان، محمد جابر (١٩٩٨). "الاستهلاك والفائض

التسويقي للأرز والذرة في ظل التحرر الاقتصادي في مصر". مجلة

الزقازيق للبحوث الزراعية، مجلد ١٥، رقم ١، ١٩٩٥-١٩٩٦، ص ١٧٦-١٩٣، ان تصدرها

كلية الزراعة جامعة الزقازيق، الزقازيق، مصر.

أي مرحلة من مراحل السوق. ويجدر الإشارة إلى أن مكافحة الاحتكار لا تعني تقييد نمو سعة المنشآت ولكن تعني منع السلوك الاحتكاري، فهدف المحنكر هو الحصول على أكبر نسبة من إيراد السوق من خلال تحكمه في السعر أو إقصاء المنافسين كسلوك معاكس للمنافسة العادلة. والتحكم المفتعل في السعر من قبل المحنكر أو إقصاء المنافسين من السوق يتم من خلال عدة أساليب منها ربط السوق، وإخفاء السلعة، واللجوء إلى مبيعات التحميل لسلعة غير رائجة بلأخرى رائجة، أو من خلال قصر منح هامش أكبر لبعض الوكلاء أو الموزعين المختارين دون غيرهم ودون وجود مبرر مقبول لذلك كوسيلة لإبقاء منشآتهم قائمة دون غيرها، أو قد يلجأ للإغراق بأن يبيع السلعة بأقل من تكاليفها الاقتصادية الفعلية بهدف التخلص أيضا من المنافسين.

والآثار السلبية للسلوك الاحتكاري على المستهلكين عميقة وتتوقف على خصائص السلعة. فإن كانت سلعة غذائية منخفضة في مرونة السعر للطلب عليها وليس لها بدائل متعددة وتتحمل مدة تخزين طويلة يتوقع أن يحقق المحنكر أكبر قدر من إيراد السوق برفع السعر. والغذاء بصفة عامة مجموعة غير مرنة الطلب ورفع سعرها يؤدي لتدهور مستوى المعيشة بسحب نسبة من الإنفاق على السلع غير الغذائية لمواجهة ارتفاع أسعار الغذاء.

ويحتاج الأمر إلى سرعة إصدار قانون منع الاحتكار وحماية المنافسة يوضح دور الأجنزة الحكومية والأهلية ونوع العقوبات المتماشية مع حجم الضرر المترتب على السلوك الاحتكاري. ونظرا لأن طبيعة الممارسات الاحتكارية اليومية يصعب ضبطها إلا من أصحاب المصلحة الممارسين للتسويق فيجب أن ينص التشريع المصدر على إنشاء اتحادات لعلوية تضم أطراف السوق جميعا ذوي المصلحة لكل مجموعة لعلوية، أو على الأقل تطوير قانون الغرف التجارية لكي يعمل على الغرف التجارية صلاحيات مراقبة السلوك الاحتكاري ومعاونته الجهاز الحكومي القائم على تنفيذ القانون المقترح إنجازا وصدوره فورا.

تنمية القطاع التعاوني

إن تطبيق مبادئ الاقتصاد الحر تعني أن التعاون أصبح تعريفاً كياناً طبيعياً له دور اقتصادي اجتماعي هام، بعكس ما هو سائد عن أن التعاون يعني إطاراً مؤسسياً للنظام الاشتراكي. فالتعاون بحكم فلسفته يساهم في توفير الغذاء بأسعار مناسبة يقاوم بها الاحتكار ويخفف من وطأة ارتفاع الأسعار في ظل الاقتصاد الحر، بشرط أن يتم إعادة صياغة هيكل القطاع التعاوني على أسس سليمة كقطاع مستقل، مع وجود تكامل رأسي بين التعاون الإنتاجي والاستهلاكي، وتحقيق التكامل الأفقي بين التعاونيات المشابهة الأغراض، ويحتاج ذلك لإعادة صياغة قانون التعاون، مع تخصيص صندوق لتمويله من حصيلة المعونات الأجنبية بقرضات بتسهيلات ائتمانية مناسبة يشترط من خلالها أن يحقق التعاون أهدافه الاجتماعية والاقتصادية في ظل تطبيق حرية السوق. على أن يستمر نشاط هذا الصندوق لفترة السنوات الخمس الأولى على الأقل لضمان نجاح برنامج إصلاح القطاع.

وضع برامج قومية لتطهير الوظائف التسويقية:

نظراً لأن التحولات الاقتصادية المالية والنقدية والخصخصة للوظائف التسويقية الأساسية وهي التجميع والفرز والتريج والنقل والتعبئة والتغليف والتصنيع والتخزين لم يواكبها بنفس السرعة التطوير المؤسسي والتكنولوجي لتلك الوظائف، والتي كانت منخفضة الكفاءة أصلاً في ظل النظام الاقتصادي المركزي الإدارة، فالأمر يتطلب إدراج برامج في خطة التنمية لتطوير هذه الوظائف في مراحل التسويق المختلفة، من ناحية التمويل والتدريب وتبني التكنولوجيا المتطورة وتوجيه العون الأجنبي والاستثمارات الأجنبية نحو توفير هذه الوظائف وتنمية أداءها.

التمويل والحد من مخاطرة تقلبات الأسعار

إن أعمال آليات السوق والتحرر الاقتصادي وحرية التجارة سوف تؤدي بالقطع لتقلبات دورية وموسمية في الأسعار، ولو ترك الأمر دون تدخل حكومي لحاولت كل مرحلة من مراحل السوق نقل المخاطرة المتوقعة من حدوث تقلبات في السعر للمرحلة التالية أو السابقة من خلال أساليب التعاقد المختلفة. ولإذا لابد من وجود صندوق لموازنة الأسعار، وهو ليس صندوقاً لدعم الأسعار، بل يعني تقديم تمويل للمنشآت المتعثرة لحين ميسرة؛ كما يمكن أن يصبح مستقبلاً مصدراً للإقراض من أجل تنمية الكفاءة التسويقية.

توفير المعلومات التسعيرية

إن ضمان نجاح أسس حرية السوق يتطلب توفير المعلومات التسويقية بشيافية عالية ودقة وحياد. ويعتبر دور الأجهزة الحكومية رئيسياً في هذا الشأن في الدول الصناعية الكبرى التي بلغت مستوى متقدم في تطبيق حرية السوق، لأن الأجهزة الحكومية تتمتع بثقة الحيادية في مسألة معلومات السوق. ولا شك أن الأجهزة البحثية ومعظمها حكومي يجب أن تقوم بهذا الدور بشكل مباشر أو غير مباشر، من حيث دراسات العرض والطلب وتحليل الأسعار والتنبؤ، أو على الأقل تقوم بتدريب الأجهزة المعنية في الهيئات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بحيث تكون هناك نشرات دورية معتمدة لكل مراحل السوق وتوصل للمؤسسات المتعاملة في السوق بشكل منتظم وسيل يتناسب مع عصر تكنولوجيا المعلومات. وفي هذا الشأن يجب التأكيد على ضرورة تطوير أساليب التقدير الميداني لبيد مولزين إنتاج واستهلاك الأغذية لأن معظمها مازال يتم بصورة

- (1) T.J. Aldington, (1999). "Food Security and the Forthcoming Trade Negotiations: Key Issues raised by the World Food Summit". FAO Symposium on Agriculture, Trade and Food Security: Issues and Options in the Forthcoming WTO Negotiations from the Perspective of the Developing Countries. Paper No. 5. Organized by Commodity Policy and Projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva 23-24 September 1999.
- (2) FAO Symposium on Agriculture, Trade and Food Security: Issues and Options in the Forthcoming WTO Negotiations from the Perspective of the Developing Countries. (1999). "Salient Trends in World Agricultural Production, Demand, Trade and Food Security". Paper No1. Organized by Commodity Policy and Projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva 23-24 September 1999.
- (3) FAO Symposium on Agriculture, Trade and Food Security: Issues and Options in the Forthcoming WTO Negotiations from the Perspective of the Developing Countries. "Development in Global Agricultural Markets, 1995-1998". Paper No. 2. Organized by Commodity Policy and Projections Service: Commodities and Trade Division. Held in Geneva 23-24 September 1999.
- (4) World Bank. (1995). "Structural and Sectoral Adjustment: World Bank Experience". A Sector Study. Report No. 1491. Wash. D.C. USA.
- (5) International Monetary Fund. (1999), "Economic Adjustment and Reform in Low Income Countries". Studies by Staff of the International Monetary Fund. Wash. D.C., USA.

(6) Solon L. Barraclough. (1999). "Agricultural Development and Food Security in the New Global Economic Order: Policy Issues for the South. Working Papers on Asset Distribution Policy and Economic Growth. World Bank. Wash. D.C. USA.

(7) World Bank, (1999). "Poverty Lines". A Joint Publication by the Policy research and Poverty and Social Policy Departments of the World Bank.

(8) FAO, (1999). "The State of Food and Agriculture 1998". FAO, Rome, Italy.

(9) Ibrahim Soliman. (1982). " Food security in Egypt: The Socio-Economic Implications of Dietary Protein-Energy Interrelations". Research Bulletin No. 612, Faculty of Agriculture, Zagazig University. Zagazig. Egypt.

(10) Ibrahim Soliman & Shahla Shapouri. (1984). "The Impacts of Wheat Price Policy Change on Nutrition Status in Egypt". ERS Research Bulletin No. AGES 831129, United States Department of Agriculture. Economic Research Service, International Economic Division". Wash. DC. USA.

(11) Ibrahim Soliman & Shawki Imam (1987). "Analytical Study for consumptive Expenditure and its Relation to Investment Planning". Proceedings of the 12th Conference of Egyptian Statistics Economists. Held at and organized by The Egyptian Association of Political Economics and Legislation. Remises Street, Cairo, Egypt.

(12) Ibrahim Soliman & Aida El-Asfahani (1988). "Food versus Nutrition Security Planning in Egypt: The Social Economic & Political Concepts". Journal of Egypt Contemporary. Vol. LXXIX No. 411 & 412. P. 123-130.

Issued by Egyptian Association of Political Economics, Statistics and Legislation. Rams Street Cairo, Egypt.

(13) Ibrahim Soliman & Nafissa Eid (1992). "Impacts of Economic Liberalization on Food Demand and Dietary Adequacy". Proceedings of the First International Conference on "Towards an Arab African Strategy for Safe Food and Better Nutrition. P. 1-10. . High Institute of Public Health, Alexandria University. Alexandria. Egypt.

(14) Ibrahim Soliman & Nafissa Eid. (1995). "Animal Protein Food Consumption Pattern and Consumer Behavior". Egyptian Journal of Agricultural Economics. Vol.5. No.2. P. 816-783. Published by Egyptian Association of Agricultural Economics. Dokki. Cairo. Egypt.

(15) Ibrahim Soliman & Nafissa Eid. (1995). "Impacts of Egyptian Socio-Economic Environment on Dietary Pattern and Adequacy". Egyptian Journal of Agricultural Economics. Vol.5. No.2. P. 757-782. Published by Egyptian Association of Agricultural Economics. Dokki. Cairo. Egypt.

مراجع باللغة العربية

- إبراهيم سليمان. (١٩٩٩). "البيئة والغذاء: التحديات والطموحات". مجلد المؤتمر السابع للاقتصاديين الزراعيين عن الزراعة المصرية في عالم متغير. الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين، الدقي، الجيزة، مصر.
- إبراهيم سليمان. (١٩٩٨). "التطوير المؤسسي لسوق الغذاء في مصر في ظل التحرر الاقتصادي". مجلد المؤتمر السادس للاقتصاديين الزراعيين عن الزراعة المصرية في عالم متغير. الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين، الدقي، الجيزة، مصر.
- إبراهيم سليمان، محمد جابر (١٩٩٨). "الاستهلاك والفائض التسويقي للأرز والذرة في ظل التحرر الاقتصادي في مصر". مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، مجلد ١٥، رقم ١، ص. ١٧٥-٩٣. تصدرها كلية الزراعة جامعة الزقازيق، الزقازيق، مصر.

جدول رقم (١) أنماط الاستهلاك الغذائي اليومي للفرد المصري

مقارنة بالمتوسط العالمي في عام ١٩٩٧

الدولة	كيلو كالورى	جرام بروتين			جرام دهون وزيوت طعام		
		كلى	نباتي	حيواني	كلى	نباتي	حيواني
مصر	٣٢٨٧	٨٩٠	٣٤,٢	١٤,٨	٥٧,٦	٤١,١	١٦,٥
متوسط العالم	٢٧٨٢	٧٤,٠	٤٦,٩	٢٧,١	٧١,٧	٣٩,١	٣٢,٦

المصدر: جمعت وحسبت من:

منظمة الأغذية والزراعة (١٩٩٩). "الميزان الغذائي". قساعة بيانات

الفاو، روما، إيطاليا

جدول رقم (٢) نسبة السكان تحت خط الفقر في الدول العربية

الدولة*	متوسط دخل الفرد بالدولار في عام ١٩٩٧	(%) السكان تحت خط الفقر (١)	(%) لشدة أو عمق الفقر (٢)
موريتانيا	٤٤٠	٦٨,٤	٣٣
المغرب	١٢٦٠	١٩,٦	٤,٦
مصر	١٢٠٠	٥١,٩	١٥,٣
الأردن	١٥٢٠	٢٣,٥	٦,٣
تونس	٢١١٠	٢٢,٧	٦,٨

*تمثل الدول التي تجري بحوث ميزانية الأسرة بالعينة، (١) نسبة السكان الذين يحصل الفرد فيهم على أقل من ٢ دولار في اليوم، (٢) نسبة الفجوة بين دخل الفرد في اليوم وخط الفقر، غ.م = بيانات غير متوفرة.

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي (١٩٩٩). "التقرير السنوي لمؤشرات التنمية في العالم"، جدول رقم (٢,٧) الفقر. ص ٦٨. واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم (٣) نسبة السكان الذين يعانون من العجز الغذائي في الدول العربية

الدولة*	متوسط دخل الفرد بالدولار في عام ١٩٩٧	(%) السكان الذين يعانون من العجز الغذائي
الصومال	م.غ.	أكبر من ٥٠%
السودان	٢٩٠	٢٢%
موريتانيا	٤٤٠	٢١,٥%
اليمن	٢٧٠	٢١,٥%
العراق	٣٩٧٣	٢١,٥%
الجزائر	١٥٠٠	٨% - ١٦%
المغرب	١٢٦٠	١٢%
السعودية	٧١٥٠	١٢%
الكويت	١٧١٣١	١٢%
مصر	١٢٠٠	أقل من ٨%
الأردن	١٥٢٠	أقل من ٨%
لبنان	٣٣٥٠	أقل من ٨%
سوريا	١١٢٠	أقل من ٨%
الإمارات	١٧٨١١	أقل من ٨%
ليبيا	م.غ.	أقل من ٨%
تونس	٢١١٠	أقل من ٨%

جمعت وحسبت من: منشأة الأغذية والزراعة: قسم السياسة الزراعية والتنبؤات - إدارة السلع والتجارة (١٩٩٩). "الاتجاهات العامة خلال العقدين الماضيين في الأسواق العالمية والنظرة المستقبلية في المدى المتوسط". ندوة منظمة الأغذية والزراعة عن الزراعة والتجارة والأمن الغذائي. جنيف ٢٢-٢٤ سبتمبر

المصدر: مجلتي وحسينيت من

Ibrahim Soliman (1992) "Impacts of Economic Liberalization on Food Demand and Dietary Adequacy" Proceedings of 1st International Conference on Towards an Arab African Strategy for Safe Food and Better Nutrition. Held at. "High Institute of Public Health" of Alexandria University in cooperation with "United Scientists for Projects and Development". Page 1-17.

جدول رقم (٥) التمويل والاستثمار والنمو الاقتصادي في مصر

الدولة	متوسط دخل الفرد بالدولار في ١٩٩٧	معدل نمو (%) ٩٧/٩٦ في:			من الدخل القومي (%)	
		الدخل القومي	السكان	دخل الفرد	العجز أو الفائض في تمويل الاستثمار	إجمالي الاستثمارات
مصر	١٢٠٠	٦,٤٠	١,٩	٤,٥	-٥	١٨
						معامل رأس المال
						٢,٨

غ م = بيان غير متوافر

المصدر جمعت وحسبت من:

(١) البنك الدولي. (١٩٩٩). "مؤشرات التنمية في العالم". حجم

الاقتصاد". واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. ص. ١٢ - ١٥.

(٢) البنك الدولي. (١٩٩٩). "مؤشرات التنمية في العالم". هيكل

الطلب". واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية. ص. ٢٢٠ - ٢٢٣.

نموذج حرية التجارة

